

# أغراض التنمية البشرية في الاقتصاد الإسلامي

الدكتور غازي عناية

الأستاذ في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

## مقدمة :

تكريسا لتحقيق الأغراض الاجتماعية الرشيدة ، تسخر السياسة الاقتصادية العامة في الاقتصاد الإسلامي أداة الإنفاق العام في تنمية رأس المال البشري حيث أن أسس التنمية في المجتمع الإسلامي في ميادين الاقتصاد والاجتماع ، والسياسة والعمران والنهضة تنطلق أساسا من أسس التنمية الإنسانية للفرد البشري الشرعي باعتباره الغرض الاجتماعي الأول ، والأسمى للتنمية في الإسلام .

فالأغراض الاجتماعية تؤصل مظهرا إنسانيا قبل أن يكون مظهرا تنمويا ماديا ، ولهذا فقد خصص لكفالتها وتحقيقها ميزانية خاصة لها ومستقلة عن الميزانية العامة للدولة ، وذلك لأن الاقتصاد الإسلامي في تحقيقه للأغراض الاجتماعية ، أوسع شمولاً ، وأعمق دلالة وأدق تناولا من نظيره الوضعي ، حيث ينبني على شواهد العدالة والمساواة ، والديمومة في الإشباع ، وذلك لإشراك الجميع في خيرات الله المستخلفين منها.

قال الله تعالى : " وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه " سورة الحديد آية 7 .

وقال تعالى : " وآتوهم من مال الله الذي آتاكم " سورة النور آية 33 .

وإيضاحا لمظاهر التوسع في أغراض التنمية البشرية في الاقتصاد الإسلامي نؤصل هذه الدراسة ضمن فصلين اثنين :

الفصل الأول : النفقات العامة ومصارف الزكاة .

الفصل الثاني: النفقات العامة والضمان الاجتماعي :

### الفصل الأول :

#### النفقات العامة ومصارف الزكاة:

قال تعالى : " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها و المؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم " سورة التوبة آية 60 .

فإن التحديد الإلهي لمصارف الزكاة يعتبر مؤشرا على العناية الإلهية بالرفعة الآدمية قبل الرفعة المادية بالتقريب بين المستويات الاجتماعية للأفراد المسلمين ، وبالرفع لمستويات ومعدلات التوظيف المالي للأفراد العاملين ، وبالإشباع الشامل للحاجات .

روى أبو داود عن زياد بن الحارث الصدائي قال : " أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبايعته . وذكر حديثا طويلا ، فأتاه رجل فقال : أعطني من الصدقة . فقال له رسول الله صلى

الله عليه وسلم : إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقة حتى حكم هو فيها ، فجزأها ثمانية أجزاء ، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حَقَّك (1) .

وقوله صلى الله عليه وسلم يجب أن يتنزه عن مجرد الرد ، أو التردد في العطاء إلى سمو التحديد الإلهي في الإنفاق ، فغرض الإنفاق على الفقير ، والمسكين يرتبط بالتعفف ، والترفع عن هدر الكرامة الآدمية بالإحسان ، قال تعالى : " لا يسألون الناس إلحافاً " (2) .

وغرض الإنفاق على الفقير والمسكين واجب اجتماعي ، ودين في عنق الأمة ، تحيا بأدائه ، وتفنئ ببنكرانه .

والإنفاق على المؤلفة قلوبهم يتعدى غرض الإحسان بسد العوز ، إلى سمو الهدف في الهداية ، والتفكير ، وحفز القلب للتقرب للإسلام ، والابتعاد عن الكفر وغرض الإنفاق وهذا يستهدف المصلحة الاجتماعية بهداية المؤلفة قلوبهم ، وتخلصهم من وهدة الكفر والهلاك والعذاب وإنقاذهم من برائن الضلال والغواية . وسهم المؤلفة قلوبهم يسمو بمعانيه الاجتماعية بالإنفاق ، والفوز في الدنيا والآخرة ، ولهذا يتصف هذا السهم بالديمومة بدوام الخير والهداية ، ولقد استمر عطاء المؤلفة قلوبهم حتى بعد الفتح ، حتى وبعد أن قويت شوكة المساعين .

(1) المنذري . مختصر سنن أبي داود ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، ومحمد حامد

الفتي - الجزء الثاني - ص 230 .

(2) سورة البقرة : آية 273 .

والإنفاق على الغارمين تكريس لآدمية الإنسان ، وتثبيته في مضمار الواقع الاجتماعي ، يقوم بدوره ، ويؤتي أكله ، ففرض الإنفاق على الغارم ينسج مظلة الوقاية الاجتماعية له من وساوس اليأس ، وعوامل الانحلال ، والناشئة عن نوازل الكوارث والديون .

وتتسع مظلة الغارمين في الوقاية الاجتماعية لأغراض من الاحتياج تقصر عنها تشريعات المال الوضعية ، وإلى المدى الذي تتأصل عنده مبادئ الترشيد الفعلي للضمان الاجتماعي ، وهو يتسع لضمان الغارمين بسبب الدين ، وضمان الغارمين بسبب إصلاح ذات البين ، وضمان الغارمين بسبب المصلحة العامة .

والإنفاق على العاملين عليها تكريس لآدمية الإنسان بالترفع عما باليد ، وما تشتهيه النفس ، لم تهملهم العناية الإلهية في التخصيص إغناء لهم ، وما يحصلون ، وتثبيتا لأماناتهم بالقيام بأدائها ، وهذا ما فطنت إليه تشريعات المال الوضعية الحديثة ، بإغناء الجباة ، وخزنة المال تنزيها لنفوسهم ، وإشباعا لها .

ومصرف العتق من العبودية بفك الرقاب أسمى الأغراض الاجتماعية في الإنفاق والرعاية ، تقصر عنه مفاهيم الإحسان والتصدق والعون ، وتؤهله مظلة الضمان الاجتماعي لممارسة دوره كإنسان له حقوقه وعليه واجباته . خصته الشريعة الإسلامية بعناية الأمر بالاعتناق وتوسيع مجالاته ، وفي أكثر من موقع .

ومصرف ابن السبيل حفظاً لأدمية الإنسان من الضياع  
 لأسباب الانقطاع والغربة ، ومصدر عيش كريم له ؛ موارد  
 حصائل الزكاة في بيت المال ، ديناً على الأمة ، وحقاً عليها  
 وقرضاً حسناً منها له ليس فيه منة الاقتراض من الغير ،  
 ولإمتنانه ومسه .

ومصرف الزكاة في الإنفاق في سبيل الله دلالة اجتماعية  
 تتسع لجميع أغراض الإنفاق الاجتماعي في تكريس المصلحة  
 العامة للمجتمع كافة ، وفيما يشمل ما يتقرب بإنفاق إلى الله  
 تعالى من فرائض ، وواجبات ، وتطوع وخير ، وجهاد ، وغزو ،  
 وعلم .

وفسر الإمام الطبري ، في سبيل الله : " في النفقة في نصرة  
 الله ، وطريقته وشريعته التي شرعها لعباده بقتال أعدائه وذلك  
 هو غزو الكفار " (1) .

ونصرة الإسلام واجب اجتماعي ، يحفظ على الأمة كرامتها  
 ، وعلى الدولة حيضتها ، وقد تكون بالحرب أو الفكر أو العلم  
 أو السياسة أو الخدمة ... إلخ .

ولعل ترشيد مصارف الزكاة من الإنفاق الاجتماعي يسمو  
 بأهدافه وغاياته عن منة الإحسان والعون إلى إنسانية الآدمي  
 في البقاء ، وتمكينه من أداء أغراض وجوده وخلقه بالطاعة  
 وأداء الواجب ، قال تعالى : " وما خلقت الجن والإنس إلا

(1) دكتور يوسف القرضاوي - فقه الزكاة - ج 2 ص 657 .

ليعبدون " (1) .

وجاء في الأثر : لو كان الفقر رجلا لقتلته . وكذلك أداء أغراض وجوده ، وخلقه بممارسة حق العمل ، والمشاركة في شؤون الدنيا ومصالح المجتمع ، قال تعالى : " وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا " (2) .

وإذا كانت آية مصارف الزكاة تشير بحرف "اللام" إلى أصحاب الصدقات الأربع الأوائل في قوله تعالى : " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم " فهي تشير بحرف "في" إلى أصحاب الصدقات الأربعة الأواخر في قوله تعالى : " وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل " وذلك تأكيدا وترسيخا لفك أسرهم من غوائل مصابهم وتحريرا لأدميتهم من عبودية الرق أو الأسر أو الدين أو الإنفاق بعدم الجهاد أو الإنقطاع ، ولذا فالزكاة لا تصرف مباشرة ، ولكن تؤدي عنهم دون تمكينهم من التصرف ؛ إعانة لهم ، وتخليصا لهم (3) .

ولعل سمو أغراض الإنفاق الاجتماعي لمصارف الزكاة تتجلى بأبعد معانيها في جواز استغراق مصرف "وفي الرقاب" جميع مصارف الزكاة السبعة الأخرى وفي حالة كفايتهم واسغنائها ،

(1) سورة الذاريات : آية 56 .

(2) سورة القصص : آية 77 .

(3) الإمام فخر الدين الرازي : التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب المطبعة المصرية سنة 938 م ، ج 16 ص 112 .

قال يحيى بن سعيد : " بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات أفريقيا ، فأقتضيتها ، وطلبت فقراء نعطيها لهم ، فلم نجد فقيرا ، ولم نجد من يأخذها منا ؛ فقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس ، فاشترت بها رقابا فأعتقتهم " (1) .

## الفصل الثاني

### النفقات العامة والضمان الاجتماعي

يتعدى سمو النفقات العامة في هدف الضمان الاجتماعي أغراض الحياة المادية إلى أغراض الحياة الروحية والأخلاقية والاجتماعية ، ترسيخا لقواعد الأخوة في الإنسانية ، والوحدة في العقيدة . ويربط المشرع الإسلامي بين قواعد الإيمان في ممارسة وظائف العبادة وبين تهذيب الوظائف الاجتماعية في الإنفاق على نطاق الفرد والمجتمع وعلى اعتبار الكيان الواحد للفرد والمجتمع .

والأفراد فيه يعيشون حياة تكافل وتضامن من أجله ، ويتحملون وزره ، يسعدون لسعادته ، ويشقون لشقائه لا تفاوت بينهم ، فالسواسية في التكليف والانتفاع تعمهم ، والتصدق والإنفاق من الغنى والقادر ، والنصره للقاصر من ذوي الاحتياج قال صلى الله عليه وسلم : " لا صدقة إلا عن ظهر غنى " (2) . وقال أيضا : " لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب

(1) ابن عبد الحكم - سيرة عمر بن العزيز - دمشق - دار الفكر ص 59 .

(2) متفق عليه .

لنفسه" (1) . وقال أيضا : " المؤمن للمؤمن كالبنیان المرصوص يشد بعضه بعضا " (2) . وقال أيضا : " مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر " (3) . وقال أيضا : " المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه " (4) . وقال أيضا : " المسلم للمسلم كاليدین تغسل أحدها الأخرى " (5) .

وحياة الفرد في المجتمع تؤصلها غاياته في تأدية رسالته، وحقه على أفرادِهِ وبتقويم أوده ، وحقهم عليه بتنميتهم عقلانيا واجتماعيا وروحيا ، والمجتمع والأفراد مؤهلون للتفرغ لما هو أليق بالكرامة الإنسانية ، وأحفظ للآدمية البشرية ، نظم لها المشرع الإسلامي مبادئ وقواعد إلهية في التأصيل وروحية في التكليف وإنسانية في التهذيب ، وتستهدي بها الدولة في الجباية والصرف ، وتكريسا لغرض الصيانة الآدمية لرأس المال

(1) رواه البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه عن أنس ، وانظر عبد الله بن الصديق - مطبعة السعادة - ط 1 ، سنة 1968 ص 656 ، ( الكنز الثمين في أحاديث سيد المرسلين ) .

(2) متفق عليه من حديث أبي موسى الأشعري .

(3) متفق عليه ، من حديث النعمان بن بشير صحيح مسلم - ج 5 ص 447 .

(4) متفق عليه ، عن ابن عمر ومسلم عن عقبة بن عامر ، وأبو داود عن عمرو بن الأحوص - وعن قبيلة ابنة مخزومة - أنظر : إسماعيل العجلوني - كشف الخفاء ، ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس - ج 2 - ص 210 ومسند أحمد ص 197 .

(5) متفق عليه ، دكتور السيد سابق كتاب : دعوة الإسلام ، بيروت ، دار الفكر ، سنة 1973 م ص 89 .



البشري في الضمان الاجتماعي .

ومقومات الضمان الاجتماعي تستند إلى ما يليق بحياة الفرد الروحية والمادية والأخلاقية والعلمية والسياسية والاقتصادية والحضارية والمعيشية والآدمية ، وغيرها من مقومات الضمان الاجتماعي ، تتسم بالشمولية في الأغراض ، والسمو في الغاية واللياقة المعيشية .

ويمكننا تأصيل هذه المقومات للضمان الاجتماعي في دراستنا لموضوعي الشمولية واللياقة ضمن المبحثين التاليين :

المبحث الأول : الضمان الاجتماعي ، وسمو الشمولية في الإنفاق .

المبحث الثاني : الضمان الاجتماعي ، وسمو اللياقة المعيشية في الإنفاق - حد الكفاية - .

### المبحث الأول : الضمان الاجتماعي وسمو الشمولية في الإنفاق

يخالف الفكر المالي الإسلامي نظيره الوضعي في سمو شمولية أغراض الإنفاق ، بحيث يشمل جميع مقومات الحياة الاجتماعية للأفراد ، وركائز الحياة اليومية ، وتتأصل مظاهر السمو في الشمولية وسمو قواعد الشرع في الاكتمال ، والإنفاق وأساسه الأصول الإلهية في التشريع ، والإشباع لكل مطالب الحياة من الحاجات والأغراض ، ولعل سمو الضمان الاجتماعي في الإنفاق يكمن في شمولية عناصر الإشباع ، للحاجات والأشخاص والأغراض ، وهذا ما يمكننا تأصيله ضمن

### الأصولية الثلاثة التالية :

الأصل الأول : الضمان الاجتماعي ، وشمولية الاستحقاق  
الأصل الثاني - الضمان الاجتماعي ، وشمولية الحاجات  
الأصل الثالث - الضمان الاجتماعي ، وشمولية الأغراض  
الأصل الأول :

### الضمان الاجتماعي ، وشمولية الاستحقاق

تبنى شمولية الضمان الاجتماعي في الاستحقاق على قواعد العدل الإلهية في الرعاية والمساواة في الإنفاق ، فالعطاء إلهي ، ومصدر لا يفنى ، ويتصف بالشمولية ، والاكتمال في الغنى ، والشمولية والمساواة في العطاء ، فالمال مال الله ، ومصاريف الزكاة مصدرها مال الله ، والمعطى لهم عبيد الله ، ومال الله في شموليته لعبيد الله ، وعلى من بيده المال إعطاؤه لمن فقده . قال تعالى : " أنفقوا مما رزقناكم " (1) وقال أيضا : " وآتوهم من مال الله الذي آتاكم " (2) .

فالمتصدق مضارب بمال الله ، رزقه إياه ، وضارب به ، وأنما ؛ وباركه الله فيه ، فعليه أن يعطي الله - والله غني عن عباده والعطاء لمن حق فيه من العباد والمال في الرزق على الشيوخ ، والغني في حصته حائر على حصة الفقير قال تعالى : وفي أموالهم حق للسائل والمحروم " (3) .

(1) سورة البقرة : آية 254 .

(2) سورة النور : آية 33 .

(3) سورة الذاريات آية 19 .

وقال تعالى : " والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم " (1) .

وجميع هؤلاء من أصحاب الحقوق في أموال الأغنياء يعطونها ، ويستردونها من الأمانة دون إجحاف بحق أحد والجميع من أصحاب الزكاة سواسية في الضمان الاجتماعي . وفي الآية الكريمة : " وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين " (2) . ثم الرزق فقدر في الأرض للجميع ، ومن بيده مال غيره يؤديه إليه .

وكلمة " سواء " تعني صيغة الشمولية لجميع الخلق دون اختصاص في الرزق لأحد دون أحد ، " والسائلين " هم المحتاجون للرزق ، وهم خلق الله ، والجميع متساوون في العيش من الرزق المقدر من السماء ولو بالتفاوت ، ولكن هنا باحتراز الحق دون سواء ، ومهمة الضمان الاجتماعي فرز الحقوق وإنصاف المظلوم وإنالة الحقوق وتوزيعها .

وكون سواسية الجميع من الرعايا في الاستحقاق ، فالصدقة ليس وقفا على فئة دون فئة وتتسع شموليتها للجميع من يحمل جنسية الدولة الإسلامية ، ومن رعاياها .

وشمولية الإنفاق على أهل الاستحقاق ، تتساوى بينهم في العطاء بعيدا من الحرمان بما في ذلك المسلمون وغير المسلمين .

(1) سورة المعارج : آية 24 - 25 .

(2) سورة فصلت : آية 10 .

فشمولية الإنفاق العام من بيت المال شملت اليهودي الضريب السائل حيث قال الخليفة الفاروق لحازن المال : " أنظر هذا ، وضرباه فوالله ما أنصفناه إن أكلنا شبيبته ، ثم نخذه عند الهرم " .

وتناولت شمولية الإنفاق العام أيضا أهالي الحيرة من النصارى ، حيث جاء في عهد خالد بن الوليد لهم : " وجعلت لهم أيما شيخ ضعف من العمل ، أو أصابته آفة من الآفات ، أو كان غنيا فافتقر طرحت جزيته ، وعيل من بيت مال المسلمين ، وعياله ما أقام بدار الهجرة ، ودار الإسلام " (1) .

وتتسع شمولية الإنفاق العام لقواعد العدالة ، والمساواة فيها بين أصحاب الاستحقاق وبغض النظر عن دياناتهم ، أو أجناسهم ، أو ألوانهم ، وهذا ما افتقدته التشريعات المالية القديمة ، الإغريقية والرومانية ، والتشريعات المدنية الحديثة الرأسمالية والإشتراكية ، والتي كان عندها سببا في الاستحقاق والعبودية ، لا سبيل العون والعدالة والمساواة في العطاء .

ويلخص الإمام الزهري قواعد السنة في الزكاة في كتابه إلى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بقوله : " إن فيها نصيبا للزمن ، والمقعدين ، ونصيبا لكل مسكين به عاظة لا يستطيع عيلة ، ولا تقلبا في الأرض ونصيبا للمساكين الذين يسألون الناس ويستطعمون ، ونصيبا لمن في السجون من أهل الإسلام ممن ليس له أحد ، ونصيب من يحضر المساجد من المساكين الذين لا

(1) أبو يوسف : الخراج ص 144 .

عطاء لهم ولا سهم ولا يسألون الناس ، ونصيبا لمن أصابه فقر وعليه دين ، ولم يكن شيء منه في معصية الله ، ولا يتهم في دينه ، أو قال في دينه ، ونصيب لكل مسافر ليس له مأوى ، ولا أهل يأوي إليهم ، فيؤدي ، ويطعم ، وتعلف دابته ، حتى يجد منزله أو يقضي حاجته " (1) .

ونتناول قواعد الشمولية في الإتفاق جميع أهل الاستحقاق، وبصفة الدوام في التطبيق وإلى قيام الساعة(2) .

### الأصل الثاني :

#### الضمان الاجتماعي ، وشمولية الحاجات

يتضح سمو الضمان الاجتماعي في الرعاية الآدمية بشمولية أهدافه لجميع الحاجات الضرورية لحياة النفس البشرية، وعلى اعتبار أن الحاجة شعور إنساني ينبثق من الاحتياج ، أي الافتقار إلى ما يقوم أود الحياة للنفس البشرية ، فالضمان الاجتماعي في إشباعه لاحتياجات النفس البشرية يخلصها من أسر الاحتياج ، والفاقة ، وذل المسألة .

وسمو الضمان الاجتماعي في الشمولية للحاجة يتناول كل ما تحتاجه النفس البشرية وما لا غنى عنه من الحاجات ،

(1) أبو عبيد : الأموال ص 578 - ض 580 ودكتور يوسف القرضاوي ، المرجع السابق - ص 881 - 882 .

(2) والأمثلة كثيرة على شمولية الإتفاق العام للرعايا غير المسلمين منها : مراتب من إنفاق لقوم مجنومين من النصارة مر بهم الخليفة الفاروق في طريقه إلى الشام : أنظر البلاذري فتوح البلدان ص 177 .

والمنافع والمصالح ، من الضروريات إلى الحاجيات إلى التحسينات - الكماليات - . فالضمان الاجتماعي العام ينصرف مدلوله إلى تحقيق منافع الناس العامة ، ومصالحهم ، فمدلوله يتناول جميع أوجه الإنفاق العام المقررة ، والمستحدثة ، والتي تبني عليها المصالح العامة بترتيبها ، بالبدء بالضروريات تليها الحاجيات تليها الكماليات ، أي البدء بالأهم ثم الأهم ، وهذا ما تقتضيه قواعد الشرع الكلية في الإنفاق ، وما يتلاءم مع التفكير السليم .

### عمومية الضمان الاجتماعي في مجال الحاجة :

قال تعالى : " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل " (1) .

فالفقراء والمساكين : أول سهم في مصارف الزكاة ، يسد الاحتياج ، ويوفي بال حاجة و يقيم الأود ، ويوفر العيش الكريم ، وكما يقول الإمام السرخسي : " وعلى الإمام أن يوفر لهم حاجاتهم ، ويغنيهم " (2) ، أي يغنيهم عن ذل المسألة ولذا يفرق بين الفقير والمساكين بأن الأول : يتعفف عن سؤال الناس ، وإغناؤه يعظم تعففه وينزهه ، والثاني : هو الذي يسأل الناس ، وإغناؤه يعظم أقلاعه عن السؤال ، ويصرفه عنه وفي كلتا الحالتين تنزيه للنفس الآدمية ، ويحفظ كرامتها والعاملون عليها

(1) سورة التوبة : آية 60 .

(2) السرخسي - المبسوط ج 3 ص 18 .

إغناؤهم يسد احتياجاتهم ، والوفاء بحاجاتهم الكلية يغنيهم عن وسوسة النفس الشيطانية والإعتداء على الصدقات وخيانة الأمانة .

والمؤلفة قلوبهم : إغناؤهم بوفاء قسط من حاجاتهم ، يبعدهم عن المغالاة في الكفر والاعتداء ، وفي الرقاب : إغناؤهم بوفاء حاجاتهم بالإعتاق ، يحررهم من ذل الأسر والعبودية .  
وتتناول عمومية الحاجة لسهم فك الرقاب ثلاثة مجالات :  
المجال الأول : حاجة العبيد والأرقاء بالإعتاق ، وذلك من قبل ولي الأمر .

المجال الثاني : حاجة العبد بالمكاتبة ، وذلك من قبل سيده بأن يصرف له من الضمان الاجتماعي مقابل إعنتاقه لمكاتبته العبد .

المجال الثالث : جاحة أسرى المسلمين ، وذلك من قبل الأعداء ، بأن يصرف لهم من الضمان الاجتماعي بما يكفل فك أسرهم ، حتى ولو استغرق مال المسلمين ، كما يقول الإمام مالك رحمه الله (1) .

قال صلى الله عليه وسلم : " أطعموا الجائع ، وفكوا

---

(1) وتكرسا لهذا النوع من مجالات الضمان الاجتماعي في إشباع الحاجة يقرر الإمام الشيخ محمد شلتوت - شيخ جامع الأزهر سابقا - ضرورة تخصيص جزء من ميزانية الزكاة لتحرير الشعوب ، وحماية الأقليات في الإسلام في الدولة الكافرة ، أنظر دكتور شوقي إسماعيل شحاته ، التطبيق المعاصر للزكاة - ص 57 .

العاني" (1) أي الأسير .

والغارمون : إغناؤهم بسد حاجة مديونيتهم يفك أسرهم من الدين .

وتشمل مظلة الغارمين ثلاثة أنواع من الحاجات :

النوع الأول : حاجة المدين المعسر ، بسبب خسارة في التجارة ، ولحاجة نفقه أو زواج أو مرض أو أثاث ، أو تزويج ولد ، أو إتلاف الخطأ أو السهو .

يروى الإمام الطبري عن أبي جعفر ، ونحوه عن قتاده : الغارم المستدين في غير سرف ينبغي على الإمام أن يقضي عنهم من بيت المال " (2) .

النوع الثاني : حاجة المدين المصاب ، سبب سماوي لا دخل لإرادته في دينه : كمصاب الكوارث والنوازل ، يروى عن مجاهد : " ثلاثة من الغارمين : رجل ذهب السيل بماله ، ورجل أصابه حريق ، فذهب بماله ، ورجل له عيال ليس له مال " (3) .

ويروى الإمامان أحمد ومسلم حديث قبيصة بن المخارق : " أن النبي صلى الله عليه وسلم أباح لمن أصابته جائحة اجتاحت ماله أن يسأل ولي الأمر حقه من الزكاة ، حتى يصيب قواما من

(1) رواه البخاري -

(2) محمد بن جرير الطبري تفسير الطبري - القاهرة - دار المعارف - تحقيق محمود شاكر - ص 338 .

(3) الإمام أبو بكر بن أبي شيبة - حيدر آباد - ج 3 ص 207 .



عيش " (1) .

النوع الثالث : حاجة المدين الغارم ، وهو نوعان :

1 - الغرم لإصلاح ذات البين : يشغل ذمته بالدين ، حقنا للدماء أو الفتنة ، والأصل البراءة في الذمة أو انشغالها بالدين سببه في هذه الحالة حب الخير في الإصلاح ، وهنا جعلت له حصة من الصدقة (2) حتى ولو كان الغرم سببه الإصلاح بين فريقين من أهل الذمة (3) .

2 - الغارم لإصلاح المجتمع : بإقامة المشروعات الاجتماعية، كالمستشفيات ودور الإصلاح ودور الأيتام ودور العجزة ودور اللقطاء ودور العلم والمساجد وغيرها قياسا على المدين لإصلاح ذات البين ، فكلاهما غارم للمصلحة (4) ويقرر الإمام أبو عبيد : وسواء أكان الغرم إصلاح ذات البين على المستوى الفردي أو الجماعي ولو كان غنيا حتى لا يكون إصلاحه ، سعيه بالخير بين الناس ، سببا في فقره ، فيعوض ما دفعه (5) .

وأبناء السبيل : إغناؤهم بسد حاجة الغربة ، يخلصهم من أسر الانقطاع ، يعطون من الزكاة ، وما يكفل كفاية حاجة

(1) دكتور يوسف القرضاوي : المرجع السابق - ص 623 .

(2) دكتور يوسف القرضاوي : المرجع السابق - ص 630 .

(3) الشيخ السيوطي الرجباني : مطالب أولي النهى شرح غاية المنتهى ، دمشق ط 1 ج 2 ص 143 .

(4) دكتور يوسف القرضاوي : المرجع السابق - ص 630 .

(5) أبو عبيد : الأموال - المكتبة التجارية الكبرى - سنة 353 هـ ص 577 .

الطريق بإغاثة المنقطع ، وتأمين عودته ، وبإصلاح الطريق ذاتها وكفاية حاجة أماكن الراحة والعلاج والطعام على جانبي الطريق.

وفي سبيل الله : إغناء المجاهدين في أنفسهم وأموالهم وأقواتهم بالوفاء بجميع حاجيات المصلحة العامة في جميع المجالات العسكرية والعلمية والثقافية والاجتماعية .

ومصرف في سبيل الله في الضمان الاجتماعي يغطي كافة حاجيات المجتمع في جميع المصالح التي ينبنى عليها الدين والدنيا معا (1) .

ويقول العلامة الشيخ رشيد رضا : " ومصرفا في الدعوة إليه ، والدفاع عنه بالألسنة والأقلام ، إذا تعذر الدفاع عنه بالسيوف وألسنة النيران " (2) .

ولنا القول : بشمولية مصرف في سبيل الله من الضمان الاجتماعي لجميع أوجه نفقات الدفاع من المصالح العامة ، وعدم قصرها على الغزو والجهاد فقط ، ووجوب شموله لكافة حاجات مقتضيات المجابهة ، وبما يكفل تحقيق المصلحة العامة للمجتمع الإسلامي ، فالتخلف في مضمار المجابهة خاصة في هذه الأيام انتحار للأمة الإسلامية ، إلا أننا نقيّد عناصر المجابهة في كل ما يعتبر من حاجات الأمة الإسلامية في كل ما

(1) الشيخ رشيد رضا : تفسير المنار ط 2 ج 10 ص 585 ، وفتاوي الشيخ شلتوت من 10 ، وعبد الوهاب خلاف - السياسة الشرعية - ص 135 .

(2) - الشيخ رشيد رضا : تفسير المنار ج 10 ص 598 ط 2 .

يكون لله وفي الله ، وإلا لا يكون في سبيل الله .  
وتحقيق المصلحة العامة أمر شرعي ينصرف حكمه إلى الدوام .  
فإن قصرت موارد الإنفاق من ميزانية الضمان الاجتماعي :  
كإيرادات الخمس ، والزكاة ، وحصائل التركات التي لا وارث  
لها ، جاز تحقيقها بـموارد الإنفاق العام في الميزانية العامة  
الأساسية على اعتبار أن إغناء الفقراء حاجة للمسلمين (1) .  
وتتصرف عمومية الضمان الاجتماعي في إشباع الحاجة إلى :  
1 - موارد بيت مال الزكاة : تصديقا لقوله تعالى : " إنما  
الصدقات للفقراء والمساكين ... " .  
2 - موارد بيت مال الأ خمس : بالصرف على بعض  
مستحقي الضمان الاجتماعي .  
3 - موارد بيت مال الضوائع واللقطة : بالصرف على بعض  
مستحقي الضمان الاجتماعي .  
4 - موارد بيت مال الفيء : بالصرف على بعض مستحقي  
الضمان في حالة قصور الإيرادات العامة في ميزان الضمان  
الاجتماعي .  
ويرى بعض العلماء من المحدثين جواز صرف أي مال في أية  
حاجة ، على اعتبار أن المصرف في سبيل الله مشترك بين  
مصارف بيوت المال كلها بجواز النقل في الصرف من بيت مال

(1) السرخسي - المبسوط - ج 3 المرجع السابق - ص 18 .

إلى آخر (1) .

كما يرى البعض ضم موارد بيت مال الفتيء إلى بيت مال الأخماس والزكاة تعضيذا لميزانية الضمان الاجتماعي في الإنفاق على إشباع الحاجات العامة في حالة القصور والنواب .

يقول الإمام أبو عبيد : " الفتيء هو الذي يعم المسلمين غنيهم وفقيرهم ؛ فيكون في أعطية المقاتلة ، وأرزاق الذرية ، وما ينوب الإمام من أمور الناس بحسن النظر للإسلام وأهله (2) .

ويقرر الإمام السرخسي في المبسوط : " جواز إنفاق المال من حصائل الخراج ، والجزية ، وعشور أهل الذمة ، والحرب على نواب المسلمين ، ومنها : إعطاء المقاتلة كفايتهم ، وكفاية عيالهم ، لأنهم فرغوا أنفسهم للجهاد ودفع المشركين عن المسلمين فيعطون الكفاية عن أموالهم ، ومن هذا النوع : إيجاد الكراع ، والأسلحة ، وسد الثغور وإصلاح القناطر ، والجسور ، وسد البشوق ، وكري الأنهار العظام ، ومنه أرزاق القضاة والمفتين والمحتسبين ، والمعلمين ، وكل من فرغ نفسه لعمل من أعمال المسلمين على وجه الحسبة ، فكفايته في هذا الفرع من المال " (3) .

ويقرر الإمام ابن قدامة في المغني تعليقا على رأي الإمام

(1) محمد أمين الغزالي ، المنظم المالية في الإسلام ، محاضرات دبلوم السياسة الشرعية ، جامعة الأزهر - كلية الشريعة والقانون سنة 1970 .

(2) أبو عبيد - الأموال - ص 25 .

(3) الإمام السرخسي - المبسوط - ج 3 ص 18 .

أحمد بن حنبل في الإجابة على سؤال الفقيه ، وبأن فيه حقا لكل المسلمين ، وهو بين الغني والفقير ، يقرر ابن قدامة : " إن الغني الذي فيه مصلحة المسلمين من المجاهدين والفقهاء والقضاة . والاحتمال أن يكون كلام الإمام أحمد بن حنبل أنه لجميع المسلمين الانتفاع بذلك المال ، لكونه يصرف إلى من يعود نفعه على جميع المسلمين " .

ويقرر ابن قدامة : " إن قصد الإمام أحمد ينصرف إلى أن مال الفقيه ليس قصرا على الجند ، وإنما هو مصروف في مصالح المسلمين ، ولو أن البدء للجند ، لأنهم أهم المصالح " (1) .

وتستند عمومية الضمان الاجتماعي في إشباع الحاجة إلى كونها - أي الحاجة - سببا رئيسيا لاستحقاق المال العام طبقا للعرف السائد في تحديد الحاجة .

فالحاجة سند استحقاق مصارف الزكاة الواردة في القرآن الكريم . والحاجة سند التوزيع في الاستحقاق ، كما ورد في السنة النبوية ، فقد روى عوف بن مالك ، قال : كان الرسول صلى الله عليه وسلم إذا أتاه فيء قسمه من يومه فأعطى الأهل حظين ، وأعطى الأعزب حظا واحدا (2) .

وقد روي عن سفيان بن وهب أن عمر رضي الله عنه قسم بين

(1) الإمام ابن قدامة - المغني - ج 6 ص 450 .

والدكتور يوسف إبراهيم - النفقات العامة في الإسلام ص 145 .

(2) أبو عبيد : الأموال - المرجع السابق - بند 599 - ص 344 .

الناس ، فأصاب رجل نصف دينار ، إذا كان وحده ، فإذا كانت معه امرأته أعطاه دينارا (1) .

وروي أن عدي بن حاتم وفد على عمر في قومه ، فجعل يقرض لأناس ، ويدع عدياً ، كلما استقبله أعرض عنه ، فقال عدي : يا أمير المؤمنين ألا تعرفني ، قال عمر : كيف لا أعرفك آمنت إذ كفر الناس ... ووفيت إذ أخلف الناس ... إنما فرضت لأناس أجهت بهم الفاقة (2) .

وتتعدى عمومية الضمان الاجتماعي في الإنفاق على إشباع الحاجة ميزانية بيت مال الأخماس ، والزكاة إلى ميزانية بيت مال الخراج خلافا للأصل بمنع الجمع بين الصدقات والخراج ، وذلك لسد غور الحاجة والمحتاجين ، ولذا يقرر الفقهاء : وجوب مساهمة بيت المال العام ، أي الميزانية العامة الأساسية في مستحقات ميزانية الضمان الاجتماعي وليس العكس ، إلا أن يكون ديناً على الميزانية العامة الأساسية ، ويوجب الاسترداد ، يقول الإمام علي كرم الله وجهه بخصوص المحتاجين : " اجعل لهم قسماً من بيت مالك وقسماً من غلات صواحي الإسلام في كل بلد ، فإن للأقصى منهم مثل الذي للأدنى " (3) .

ويقرر الإمام محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة: فإن احتاج بعض المسلمين ، وليس في بيت المال من الصدقات

(1) أبو عبيد - الأموال - المرجع السابق - بند 600 ص 344 .

(2) أبو يوسف : الخراج - المرجع السابق ص 126 .

(3) الشريف الرضي - نهج البلاغة - بيروت - دار المعرفة - ج 3 ص 101 .

شيء أعطى الإمام ما يحتاجون إليه من بيت مال الخراج " (1). ولنا القول بأن الحاجة سبب أساسي في الإنفاق ، والاستحقاق تقتضي ضرورة إشباعها عمومية الإنفاق ، والصرف من المال العام في بيت المال العام ، وبيت مال الصدقات وعلى مقتضيات المصلحة العامة للمجتمع الإسلامي.

### الأصل الثالث :

#### الضمان الاجتماعي وشمولية الأغراض

يتضح سمو الضمان الاجتماعي في كفالاته للرعاية الأدمية ، في شموليته لجميع أشكال الاحتياج ، وتناوله أغراض الرعاية ، والعناية قديمة ومستحدثة ، وتقصر التشريعات المالية الوضعية قديمها وحديثها عن استغراقها ورعايتها ، ويمكننا إجمال شمولية الضمان الاجتماعي في هذا المقام في الأغراض التالية:

أولا : ضمان الغرم : تلتزم به ميزانية الضمان الاجتماعي ، سواء أكان الغرم ، أي فقد المال بسبب :

أ - استغراق المال بالدين : لكساد ، أو لدين نفقه ، أو زواج أو غيره بما يكفل سداد الدين المستغرق .

ب - الكوارث والطوارئ : كالزلازل والبراكين والفيضانات ، ونضوب المال والآفات والأمراض والحرائق والصواعق والتلف والتصحّر ... إلخ .

قال مجاهد : " ثلاثة من الغارمين : رجل ذهب السيل بماله ،

(1) السرخسي - المبسوط - المرجع السابق - ج 3 ص 18 .

ورجل أصابه حريق فذهب بماله ورجل له عيال وليس له مال" (1)  
 ج - المصلحة : سواء أكانت خاصة أو عامة ، والمصلحة الخاصة بإحلال الصلح بين الرجل وزوجته أو بين متخاصمين ، والمصلحة العامة بما يتعلق بمصلحة المجتمع .

ثانيا : ضمان الضرورة : تلتزم به ميزانية الضمان الاجتماعي ، كسرا لضائقة الحرمان التي يعيشها المسلمون ، وتعديا لحد الكفاف إلى حد الكفاية في الإشباع ، وبما يكفل تحقيق المستوى المعيشي للأفراد المعوزين .  
 والمشرع المالي للإسلام :

أ - أباح التوظيف في أموال الأغنياء بالقدر الكافي لسد احتياجات الضرورة للأفراد ، وذلك في حالة عدم كفاية أموال الزكاة .

ب - حفظ على الغارمين مقومات حياتهم من الضروريات ، وبما يكفل إقامة أودهم وأسباب بقائهم من مسكن و أثاث ودواب وخدم ... إلخ .

كتب أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز إلى ولاته : " أن

(1) ولعل ضمان الغرم شبيه بنظام التأمين حاليا إلا أنه أوسع شمولاً في التشريع المالي الإسلامي ، حيث لا يشترط شموله من قام بدفع أقساط التأمين مسبقاً ، ولا يتحدد مقدار الضمان بما دفع من أقساط ، وإنما على أساس حجم الخسارة ، والدين، والضائقة .

دكتور يوسف القرضاوي : المرجع السابق ، ص 623 - 624 .

ودكتور محمد شوقي الفنجري : مذكرات في الإقتصاد الإسلامي - دبلوم الإقتصاد الإسلامي بجامعة أم درمان الإسلامية - السودان - سنة 1979 م - ص 53 .



اقضوا عن الغارمين فكتب إليه أحد ولاته : إنا نجد الرجل له المسكن والخدام والفرس والأثاث ، فكتب عمر : إنه لا بد للمرء المسلم من مسكن يسكنه ، وخدام يكفيه مهمته ، وفرس يجاهد عليه عدوه ومن أن يكون له الأثاث في بيته ، نعم فاقضوا عنه فإنه غارم " (1) .

ج - حفظ على الغارمين حقوقهم ، وعلى الغنى ، حتى لا تكون مروعاتهم سببا في فقرهم .

د - حفظ على الغارمين ترفهم ورفاهيتهم وتمتعهم دون شائبة الإسراف ، فالضمان الاجتماعي يلتزم بإعطائهم ما يكفل يقاءهم ، واستمرارهم ، وتناسلهم ومن زواج أو تزويج ، أو علاج أو انتقال .

ويروي الإمام أحمد بن حنبل عن النبي صلى الله عليه وسلم : " من ولي عملا وليس له منزل فليتخذ منزلا ، أو ليس له زوجة فليتزوج ، أو ليس له دابة فليتخذ له دابة " (2) .

ثالثا : ضمان الحماله : وهي ما يتحملة الإنسان من مغرم في سبيل الإصلاح .

ويتلخص ضمان الحماله فيما رواه قبيصة بن مخارق الهلالي من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال قبيصة : تحملت حمالة فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أسأله فيها ، فقال : " أقم حتى تأتيننا الصدقة ، فنأمر لك بها ، ثم

(1) أبو عبيد : الأموال - المكتبة التجارية الكبرى - سنة 1353 هـ - ص 577

(2) دكتور شوقي إسماعيل شحاتة - المرجع السابق - ص 55 .

قال : يا قبيصة إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة : رجل تحمل حمالة بين قومه ، فيسأل حتى يؤديها ثم يمسك ، ورجل أصابته جائحة ، فاجتاحت ماله ، فيسأل حتى يصيب قوما من عيش أو سداد من عيش ثم يمسك ، ورجل أصابته فاقة حتى يشهد ثلاثة من ذوي الحجا من قومه أن قد أصابته فاقة ، وأن قد حلت له المسألة ، فيسأل حتى يصيب قوما من عيش أو سدادا من عيش ثم يمسك ، وماسوى ذلك من المسائل سُحت يأكله صاحبه يا قبيصة سحتا " (1) .

ويقرر الحديث النبوي الشريف ، مبدأين اجتماعيين اثنين : المبدأ الأول : سداد الدين المنفق في أداء الخدمة الاجتماعية ولو اتصف بالغنى ؛ فهو وقد أنفق في مصلحة المجتمع فهو أولى بالمعونة .

المبدأ الثاني : تقريره لمبدأ المعونة بأوسع معانيها ؛ ولكل غارم أنفق على مصلحة ترتب عليها الإصلاح والخير والسلام والوثام ، وقد أنفق في مصلحة فردين أو فئتين من فئات المجتمع ، فهو أولى بالمعونة حتى لو اتصف بالمنفق بالغنى .

وقوله صلى الله عليه وسلم : " فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك " دليل الغنى لأن الفقير لا يمسك حتى يصيب قوما من عيش (2) .

(1) رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي ، وأبو داود ، أنظر: الشوكاني : نيل الأوطار ، شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار - ط مصطفى الحبلي ج 4 ص 168 .

(2) تفسير الطبري - المرجع السابق ج 8 ص 184 .

**رابعاً : ضمان القرض :** تلتزم به ميزانية الضمان الاجتماعي تكريسا لهدفه الإنفاق العام في السداد وحفظ الحقوق ، وفي استمرارية مقومات التنمية والنماء .

فعجز المدين في السداد تتكفل به ميزانية الضمان الاجتماعي ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتى بالميت عليه الدين ، فيقول هل ترك لدينه وفاء ؟ فإن حدث وترك لدينه وفاء ، صلى عليه ، وإلا قال : صلوا على صاحبكم ، قال : فلما فتح الله عليه الفتوح ، قال : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن توفي وعليه دين ، فعلي قضاؤه " (1) .

ولعل سمو شمولية الضمان الاجتماعي ينصرف إلى كل الحقوق ، حفظا لها مما يشيع الاطمئنان في النفوس ، ويشجع على الأقراض والسداد ، حتى قرر بعض الفقهاء ضرورة قضاء الدين حتى لو أنفقه المقرض في معصية الله تعالى (2) ، ويقررون قضاء ديونه ، حفظا لحقوق الدائنين (3) .

**خامساً : ضمان الافتقار والمسكنة :** تلتزم به ميزانية الضمان الاجتماعي على أن يكون الافتقار سببه رضى الله ، وليس معصيته ، وبشرط شهادة من أهل المعرفة من قومه على

(1) رواه أحمد في مسنده ، والبخاري ومسلم ، والترمذي ، وابن ماجه ، والنسائي ، أنظر الكنز الثمين ، المرجع السابق ص 189 .

(2) الشيخ الدكتور محمد أبو زهرة : الزكاة ، المؤتمر الثاني لمجمع البحوث مايو سنة 1965 ، ص 194 .

(3) دكتور محمد أبو زهرة - المرجع السابق ص 194 .

افتقاره ، وله أن يأخذ بقدر ما افتقد من مال ، وبما يكفي رجوعه إلى الحالة قبل الافتقار ، حتى لو بلغ عشرة آلاف درهم إلا إذا خرج عن حد الاعتدال (1) .

سادسا : ضمان المرض والعجز : بسبب المرض أو الهرم أو العلة أو الصغر أو الأثوثة ، تلتزم بسده ميزانية الضمان الاجتماعي ، بإغاثة المريض ورعاية الهدم ، وحماية المرأة ، وبالقدر الكافي لحفظ الحياة واستمرار البقاء ، ونجاعة الدواء .

سابعا : ضمان الأقارب : تتناولهم شمولية الضمان الاجتماعي ، بل على سبيل الوجوب عند بعض الفقهاء ويفرق الفقهاء بين نوعين من الأقارب ذوي الاحتياج بالنسبة لزكاة الضمان الاجتماعي :

النوع الأول : أقارب المزكي مستحقو الزكاة من العاملين عليها ، وفي الرقاب ، والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ، فهؤلاء تتناولهم مصارف الزكاة من الضمان الاجتماعي ، ومهما كانت درجاتهم في القربى بالنسبة للمزكي ، سواء أكان الإتفاق من قبل المزكي نفسه ، أو من قبل الدولة .

وأما بالنسبة للمؤلفة قلوبهم تتناولهم زكاة الدولة فقط .

النوع الثاني : أقارب المزكي مستحقو الزكاة من الفقراء ، والمساكين ، فهؤلاء تتناولهم مصارف الزكاة من الضمان ، ولكن من قبل الدولة ، ومهما كانت درجة قرابتهم للمزكي ، فإنفاق الدولة من ميزانية الضمان على الفقراء والمساكين على

(1) الفزالي - إحياء علوم الدين - القاهرة - دار الشعب - ج 3 ص 407 .

سبيل الوجوب والإلزام حتى ولو كان الفقير والدا ، أو ولدا ، أو زوج المزكي ؛ ودفع الزكاة إلى ولي الأمر يبرئ ذمة المزكي ، حيث لم تعد له صلة بماله المزكى ، ويصبح مال الله تدفعه الدولة للمستحقين من الرعايا المسلمين .

وأما إذا كانت الزكاة يدفعها المزكي : فهي تتناول جميع أقاربه ماعدا الوالدين والأولاد والزوجة ، وذلك بحكم التزامه بالنفقة عليهم أصلا ، حتى لا يحل الإنفاق من الزكاة محل النفقة الأصلية عليهم ، وكأنه يدفع في هذه الحالة الزكاة لنفسه (1) .

قال صلى الله عليه وسلم : " أنت ومالك لأبيك " (2) .  
وقال أيضا : " إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه ، وإن ولده من كسبه " (3) .

وجعل القرآن الكريم بيوت الأبناء بيوتا للآباء ، قال تعالى :  
" ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم " (4) والمقصود هنا بيوت أبنائكم (5) .

(1) القاضي أبو بكر بن العربي : أحكام القرآن ، طبعة عيسى الحلبي ، تحقيق على البيجاوي ، القاهرة ص 965 .

(2) الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي : تفسير القرآن العظيم ، طبعة عيسى الحلبي ج 3 ص 305 .

(3) رواه الترمذي ، والنسائي ، وابن ماجة عند عائشة ، أنظر دكتور يوسف القرضاوي المرجع السابق ص 717 .

(4) سورة النور - آية 61 .

(5) تفسير القرطبي ج 1 ص 314 .

ويقرر الإمام أحمد ، شمولية الضمان الاجتماعي في الإنفاق لجميع أقارب المزكي حيث يُروى عن ابن قدامة قوله : " قال في رواية إسحاق بن إبراهيم ، وإسحاق بن منصور وقد سأله : يعطي الأخ والأخت والحالة من الزكاة ؟ قال : يعطي كل القرابة إلا الأبوين والولد ، وهذا قول أكثر أهل العلم " (1) .

ويروى أبو عبيد في الصدقة على الأقارب : " هو القول عندي لقوله صلى الله عليه وسلم : " الصدقة على المسكين صدقة ، وهي على ذي الرحم اثنتان : صدقة وصلة " (2) .

ويروى أبو عبيد عن ابن عباس قوله : " يعطي الرجل قرابته من الزكاة ، إذا كانوا محتاجين " (3) .

وعن الضحاك قوله : " إذا كان لك أقارب فقراء فهم أحق بزكاتك من غيرهم " (4) .

ويتناول ضمان الأقارب الاجتماعي ذراري ، وزواج المعيل وعياله ، ومن يعولهم ، وهم :

1 - ضمان الذراري : وتتناول شمولية ضمانهم تربيتهم ، وكسوتهم وتوفير المسكن اللازم واللائق بهم وهذا مايتوفر في دور الحضانة ، والإصلاح الخاصة بأولاد الفقراء ، والمساكين

(1) دكتور القرضاوي - المرجع السابق ص 724 .

(2) رواه الخمسة إلا أبو داود ، دكتور يوسف القرضاوي - المرجع السابق - ص 724 .

(3) دكتور يوسف القرضاوي - المرجع السابق - ص 724 .

(4) دكتور يوسف القرضاوي - المرجع السابق ص 724 .

ينفق عليهم فيها .

2 - اليتامى : خصهم الله تعالى بالذكر في آيات الفیء والخمس مع أنهم يدخلون في مصرف المساكين ، قال تعالى : " واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين " سورة الأنفال ، آية 41 .

وقال تعالى : " ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين " سورة الحشر ، آية 7 .  
فاليتامى ذكرهم الله في آيات الفیء فضلا عن آيات الخمس عناية لهم ، وعلى اعتبار أن البدء بالأهم ثم الأهم ، وهم أولى المساكين بالاهتمام .

3 - الأرمال : بالإنفاق عليهن من أموال أزواجهن وأقاربهن ، وإلا ترعاهن نفقات الضمان الاجتماعي بالإنفاق عليهن في طعامهن ، وكسوتهن .

4 - المطلقات : بالإنفاق عليهن من أموال مطلقيهن ، خاصة أثناء العدة ، وعدم إخراجهن خلالها من بيوتهن ، وكفائتهن الطعام ، والشراب ، والمأوى ، والسكن واللباس ، وبإيجاد الدولة العمل لهن .

وفي كل هذا يشترط الفقر ، والفاقة ، وعدم القدرة على الكسب ، والمعاش .

ثامنا : ضمان الحاجة الطارئة : يلتزم به الضمان الاجتماعي ، ويسد غور حاجة المضطر ، إذا بلغت حد الضرورة ، لاستمرار حياتهم وبقائه ، ويقرر المشرع الإسلامي أن الإنفاق

لقضاء الحاجة من أموال الأغنياء من قبيل التطوع ، والندب ، إلا إذا بلغت الحاجة حد الضرورة في الإشباع ، وهنا تصبح من قبيل فرض الكفاية ، وعلى الموسرين إشباعها ، ولو من غير الزكاة .

يقول الإمام أبو محمد بن علي بن حزم الأندلسي - الظاهري المذهب - في كتابه المحلى : " وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ، ويجيرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكوات بهم ، ولا في سائر أموال المسلمين ، فيقام بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه ، ومن اللباس للشتاء ، والصيف بمثل ذلك ويمسكن يكتنهم من المطر ، والصيف والشمس وعيون المارة (1) .

ويروي الإمام أبو عبيد : " حدثنا حفص عن غياث عن مجمع ابن جارية عن فلان عن ابن عمر قال : " من أدى الزكاة ، وقرى الضيف ، وأعطى في النابتة ، فقد برئ من الشح " (2) .

وفي حديث الليث بن سعد عن عقيل بن خالد الزهري : أن سالم بن عبد الله بن عمر أخبره أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه " ، وقد كفل هذا الحديث جميع المسلمين من ذوي الاحتياج ومنهم :

1 - قراء الضيف : عن أبي شريح خويلد بن عمرو رضي

(1) دكتور شوقي إسماعيل شحاتة : المرجع السابق - ص 49 .

(2) دكتور شوقي إسماعيل شحاتة - المرجع السابق - ص 43 .



الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من كان يؤمن بالله ، واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، جائزته يوم وليلة ، والضيافة ثلاثة أيام ، فما كان بعد ذلك فهو صدقة " ، والأمر في الثلاثة أيام على سبيل الوجوب ، وما بعدها صدقة (1) وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " أيما ضيف نزل فأصبح الضيف محروما ، فله أن يأخذ بقدر قراه ولا حرج عليه " (2) .

وعن المقداد بن معديكرب الكندي أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : " ليلة الضيف حق على كل مسلم فمن أصبح بفنائه فهو عليه دين " (3) .

ويروي ابن حزم عن طريق مسلم عن عقبة بن عامر : قلنا يارسول الله : إنك تبعثنا فننزل بقوم فلا يقروننا فما ترى ؟ ! قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن نزلتم بقري قوم ، فأمرؤا لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا ، فإن لم يفعلوا ، فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي له " (4) .

2 - حق الجار : قال صلى الله عليه وسلم : " ليس بمؤمن

(1) يوسف القرضاوي : المرجع السابق - ص 974 ، رواه مالك ، والبخاري ومسلم وابن داود الترمذي ، وابن ماجه

(2) رواه أحمد ، والحاكم ، أنظر المنذري : الترغيب والترهيب ، طبعة مصطفى الحلبي .

(3) رواه أبو داود ، وابن ماجه : أنظر الحافظ المنذري : الترغيب والترهيب ، نفس الطبعة ص 241 ، 242 .

(4) دكتور يوسف القرضاوي - المرجع السابق ، ص 975 .

من بات شعبان وجاره إلى جنبه جائع " (1) .  
وقد أوصى جبريل الرسول صلى الله عليه وسلم بالجار حتى  
كاد يورثه ، وقال تعالى : " وبالوالدين إحسانا وبذي القربى  
واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب  
بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم " (2) .

3 - حق ذوي العاهات : من المرضى ، والزمنى ، والمقعدين  
والمجانين ، والبلهاء ، والمكفوفين ، يلزم بهم الضمان  
الاجتماعي ، وهم من المساكين أهل الزكاة .

4 - حق القاصر عن النفقة : كذوي الدخل المحدود ، ولكثرة  
عيالهم ، وقلة دخولهم ، يلتزم بهم الضمان الاجتماعي ، وهم  
من المساكين أهل الزكاة .

تأهلا : ضمان التشرد واللجوء : والمعبر عنه بفقدان الوطن  
والهجرة ، واللجوء إلى غير بلده ، هربا من تسلط الكفر ،  
وطغيانه ، وصيانة لدينه وإيمانه ، هؤلاء من أبناء السبيل ،  
يلتزم بهم الضمان الاجتماعي ، وهم من أهل الزكاة يعطون منها  
حتى لو كان لديهم أموال في أوطانهم ، لانعدام تمكنهم منها ،  
ويلخص الإمام ابن حزم ضمان الحاجات الأساسية للمتشرّد كحق  
في مال الأغنياء للفقراء ومن ملبس للصيف والشتاء ، ومن

(1) رواه الطبراني . والبيهقي ، وإسناده حسن ، أنظر د. يوسف القرضاوي ،  
المرجع السابق ص 980 .

(2) سورة النساء آية 36 .

مسكن يكتفيهم من الشمس ، والمطر ، وعلون الماره " (1) .  
 عاشرا : ضمان اللقيط : يلحقه الشيخ رشيد رضا بأبناء السبيل ، و باعتباره يتلما فقد أبويه ، و يلتزم به الضمان الالتماعي فيعطى من الزكاة ، على اعتباره أنه معرض لغوائل المرض والجهل ، وفساد الأخلاق ، فيكون عبثا وعالة على المجتمع ، وذلك بفقده لعائلته وناصره ، وهو وإن لم يكن من أبناء السبيل فهو من الفقراء المساكين ، ولعل ضمان اللقيط يعد حالة نادرة بالنسبة للتشريعات المالية الوضعية ، وسابقة خير في الإسلام حيث الضرورة ملحة لرعاية اللقطاء ولو باعتبارهم فقراء ومساكين ، وأي فقر وأية مسكنة أشد من فقر ومسكنة اللقيط (2) .

أحد عشر : ضمان التسول : يقرر بعض فقهاء المذهب الحنبلي أن أبناء السبيل هم السوال (3) أي المتسولون الذين يتكففون الناس ، ويسألونهم .

ولهم ذكر خاص ، ويميز في القرآن الكريم عن الفقراء والمساكين .

و يلتزم بكفايتهم الضمان الالتماعي باعتبارهم أبناء سبيل ، و يوصفهم فقراء أيضا .

(1) الإمام ابن حزم : المحلى ج 6. المطبعة المنيرية ، الطبعة الأولى ج 6 سنة 1349 ص 156 .

(2) الشيخ رشيد رضا : تفسير المنار - ج 5 ط 2 ص 94 .

(3) دكتور يوسف القرضاوي : المرجع السابق ص 684 وص 895 .

وبالنسبة للاعتبار الأول : يتكفل بهم الضمان الاجتماعي ، ومن مصارف الزكاة وبالقدر الذي يخلصهم من غوائل الانقطاع في الطريق ، ويوفر لهم المسكن اللائق بهم .

وبالنسبة للاعتبار الثاني : يتكفل بهم الضمان الاجتماعي من مصارف الزكاة ، وبالقدر الذي يخلصهم من غوائل الفقر والفاقة ، ويوفر لهم معيشة الكفاية لهم ، ولمن يعولون ، وذلك بتهيئة العمل اللائق بهم ، والقادرين عليه .

اثنا عشر : ضمان التعفف : قال تعالى : " للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا في الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف ، تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس إلحافا (1) .

هؤلاء المتعففون عن المسألة لا يلحون فيها ، هذه سابقة في الضمان الاجتماعي الإسلامي قلما تظن إليها التشريعات المالية الوضعية ، التي لا تقرر ضمان المنتفعين من الفقراء إلا في حالة الإعلان عن نفوسهم ، أو في حالة استهلاكهم جسديا وفكريا ، وعقلييا حتى تظن إليهم بالنفقة . والمنتفعون في الإسلام لا يتاجرون بالمهنة ، أي مهنة التسول ، وهؤلاء هم الأولى بالنفقة من المتهنين للمسألة على أبواب المساجد والدوائر الرسمية ، وفي الطرقات ، والأحرى ألا يجدوا لهم نصيبا في الضمان الاجتماعي . والمتعففون من الفقراء والمساكين هم أصحاب الاحتياج الفعلي للنفقة .

(1) سورة البقرة ، آية 273 . سورة الإسراء آية 26

قال صلى الله عليه وسلم : " ليس المسكين الذي ترده التمرة والتمرتان ، ولا اللقمة ولا اللقمتان ، وإنما المسكين الذي يتعفف " ، وفي رواية : " ولكن المسكين الذي لا يجد غنيا يغنيه ولا يفتن له فيتصدق عليه ، ولا يقوم فيسأل الناس " (1) .

**ثلاثة عشر :** ضمان ابن السبيل : ورد ذكره في القرآن الكريم ثماني مرات ، قال تعالى : " وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا " (2) .

وقال أيضا : " يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير . فلول الدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل " (3) .

وابن السبيل يلتزم به الضمان الاجتماعي كأحد مصارف الزكاة الثمانية ، بالقدر الكافي للقضاء على الانقطاع ، وتمكين الغريب المنقطع من الدرب السليم لعودته صونا لكرامته وتمكينه له من العودة لوطنه ، والانتفاع بماله .

يقرر المرحوم الدكتور محمد أبو زهرة : " إن حق ابن السبيل في مال الزكاة ملزم لولي الأمر ، حتى لو وجد من يقرضه " .

ويروي الإمام الطبري عن مجاهد : " لابن السبيل حق من الزكاة ، وإن كان غنيا ، إذا كان منقطعا به " ، وعن زيد قوله : " ابن السبيل المسافر ، كان غنيا أو فقيرا ، إذا أصيبت نفقته ، أو فقدت أو أصابها شيء ، ولم يكن معه شيء ، فحقه

(1) دكتور يوسف القرضاوي : فقه الزكاة - المرجع السابق - ص 561 ، 562 .

(2) سورة الإسراء ، آية 26 .

(3) سورة البقرة ، آية 215 .

واجب" (1) .

ويعرف الإمام الشافعي ابن السبيل بقوله : " هو الغريب المنقطع ، والمنشئ للسفر أيضا " ، أي من يريد سفرا ، ولا يجد نفقة (2) .

وتتجلى أسبقية وروعة هذا النوع من الضمان الاجتماعي في تكفله لنوع من الاحتياج فريد في نوعه ، تعجز التشريعات المالية الوضعية عن استعباده في تشريعاتها الاجتماعية ، مع أنه قديم بقدم الإسلام . يروي ابن سعيد : " أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه اتخذ في عهده دارا خاصة أطلق عليها دار الدقيق ، وضع فيها الدقيق ، والزبيب ، والتمر ، والسويق ، وما يحتاج إليه يعين به المنقطع " .

"ووضع عمر رضي الله عنه في طريق ابن السبيل ما بين مكة والمدينة ما يصلح وما ينقطع به ، ويحمل من ماء إلى ماء" (3) . ويروي أبو عبيد مذكره الإمام ابن شهاب الزهري في كتابه إلى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز : " سهم ابن السبيل يقسم لكل طريق على قدر من يسلكها ، ويمر بها من الناس ، لكل رجل من ابن السبيل ، ليس له مأوى ، ولا أهل يأوي إليهم فيطعم حتى يجد منزلا ، أو يقضي حاجته ، ويجعل في منازل

(1) تفسير الطبري : جامع البيان - تحقيق محمود محمد شاكر ، سنة 1970 ج4 ص 320 .

(2) تفسير النووي : المجموع شرح المذهب ج6 ص214

(3) دكتور يوسف القرضاوي - المرجع السابق ص 675 .

معلومة على أيدي أمناء لا يمر بهم ابن السبيل له حاجة إلا آووه وأطعموه ، وعلفوا دابته حتى ينفذ ما بأيديهم ، إن شاء الله" (1) .

أربعة عشر : ضمان العلم : يلتزم به الضمان الاجتماعي في حالة الاحتياج وعدم القدرة على الكسب للتفرغ لطلب العلم ويصرف له من الزكاة ، على اعتبار أنه يساهم في سد منابع الجهالة ، وهو يجمع بين كون الصدقة لمن يحتاج من المسلمين ، ومن يحتاج إليه المسلمون (2) ، ويشمل في نفس الوقت كل عمل فيه تقرب إلى الله ، ولذا يلحق ضمان العلم بمصرف في سبيل الله .

قال العلامة ابن الأثير : " وسبيل الله عام ، يقع على كل عمل خالص سلك به طريق التقرب إلى الله عز وجل ، بأداء الفرائض ، والنوافل ، وأنواع التطوعات (3) .

وهو بهذه المعاني يتناول ضمان العلم ، سواء لكونه فريضة أو تطوعا ، ويرى الجمهور أي جمهور الفقهاء في حصر سبيل الله في كل ما يعتبر من الجهاد سواء بالسيف أو العلم ، أو اللسان ، ومادام الغرض إعلاء كلمة الله ، ولا شك أن الأخذ بالمدلول الواسع لمصرف في سبيل الله هو الأقرب لأداء الغرض ، والأدنى لمصالح الناس كافة ، ويقرر الشيخ محمد رشيد رضا

(1) دكتور يوسف القرضاوي - المرجع السابق - ص 675 .

(2) د. يوسف القرضاوي - المرجع السابق ص 561 .

(3) ابن الأثير : النهاية في غريب الحديث ص 156 .

صاحب المنار : " أن سبيل الله هنا مصالح المسلمين التي بها قوام أمر الدين ، والدول ، دون الأفراد ، وعليه فبناء المدارس ودور العلم ونشره ، وفي وقت تتكالب فيه سحب الجهالة على المسلمين هو في سبيل الله ، ويتناوله الضمان الاجتماعي في الإنفاق ، ويقرر الفقهاء أن يعطى من الزكاة المتفرغ للعلم باعتباره فريضة على كل مسلم ومسلمة وذلك على العكس من العبادة ، وذلك بالنسبة لجميع العلوم الضرورية لنهضة الأمة " .

خمس عشرة : ضمان المخاطر : يقرر هذا العلامة المودودي بقوله عن الزكاة أي الضمان الاجتماعي : " هذه جمعية المسلمين للتعاون الاجتماعي ، وهذا هو مالهم الاحتياطي ، هذه هي الثروة الكافلة للعاطلين منهم ، وهذه هي الوسيلة لإعانة عجزتهم ومرضاهم وبتاماهم ، ومواساتهم ، وتعهده أموالهم ، وفوق كل ذلك هي الشيء الذي يغني المسلم عن التفكير في غده ... فليس لك أن تشتغل بالك بالتفكير في ما يكون عليه حالك إذا أصبحت فقيرا ، أو حال زوجك ، وأولادك إذا اعتلتك المنية ... وكيف تنجو من المصائب إذا نزلت بك نازلة ، وأصبت بالحريق ، أو الفيضان ... وماتفعل إن كنت على سفر ، وليس عندك شيء من المال ، فالزكاة هي التي تنجيك ، وتغنيك عن التفكير في مثل هذه الأمور إلى أبد الآباد " (1) .

و ضمان المخاطر في شموله يتناول مخاطر المعيل ، وذرائه ،

(1) أبو الأعلى المودودي : أسس الإقتصاد في الإسلام ، المطبعة الهاشمية -



وعياله ومن يعولهم .

سته عشر : ضمان النكاح : يقرر الفقهاء أن من تمام الكفاية في الإنفاق الاجتماعي ما يأخذه الفقير ليتزوج به إذا لم تكن له زوجة واحتاج للنكاح (1).

ويقرر بعضهم بتزويجه أكثر من واحدة ، إذا كان في ذلك تحقيق للكفاية .

وقد أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز من ينادى في الناس : أين المساكين ؟ أين الغارمون ؟ أين الناكحون ؟ (2) .

وفي كل هذا تنظيم لعملية النسل ، وإشباع للغريزة من الوقوع في الحرام ، وتحقيق حد الكفاية في الإشباع لجميع عناصر الاحتياج ، ومنها غريزة الجنس .

قال صلى الله عليه وسلم : " يامعشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر ، وأحصن للفرج " (3) وقال صلى الله عليه وسلم : " ثلاثة حق على الله عونهم : الناكح الذي يريد العفاف ، والكاتب الذي يريد الأداء ، والغازي في سبيل الله (4) .

(1) الشيخ منصور بن يوسف البهوتي : الروض المرجع ، حاشية عبد العزيز العنقري ، مطبعة السنة المحمدية ج 1 سنة 1374 هـ ص 400 .

(2) ابن كثير : البداية والنهاية ج 9 ص 200 .

(3) صحيح البخاري .

(4) رواه أحمد والنسائي والترمذي ، وابن ماجه ، والحاكم عن أبي هريرة ، بإسناد صحيح .

أنظر د. القرضاوي ص 911 .

سبعة عشر : ضمان العمل : يلتزم به الضمان الاجتماعي لكل قادر ، ولم يحصل عليه أي للفقير القادر العاقل ، قال صلى الله عليه وسلم : " كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ، فالأمير الذي على الناس راع عليهم وهو مسؤول عنهم " (1) والمسؤولية في الرعاية تشمل كل ما يغني ، ويقيم الأود ، ومنه توفير العمل للقادر عليه ، والاكتساب ورزق العمل بالاكتساب هو في عنق الدولة ، بتوفيرها لأسباب المعيشة لكل رعاياها ، وشمولية الضمان الاجتماعي للعاجز عن العمل ، لعدم القدرة والعرض ، تتيح أولوية رعاية القادر على العمل بتوفيره له ، وفي هذا شمول لمنافع اقتصادية واجتماعية يعود أثرها على المجتمع كافة بتشغيل أهم موارد الإنتاج ، وهي العمالة ، مما يوفر المزيد من الإنتاج ويقضي على البطالة ، ويرفع من مستويات العمالة وإنتاجيتها ، مع ما يترتب على ذلك من تحقيق فوائض في الدخل ، والثروات ، ومما يحقق ، ويلبي أغراض الضمان الاجتماعي في الإنفاق .

جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله ، فباع له متاعا كان يملكه بدرهمين وقال له : اشتر بأحدهما طعاما فانبذه إلى أهلك ، واشتر بالآخر قادوما فائتني به ، فقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم عودا بيده ثم قال له : اذهب فاحتطب وبع ، ولا أرينك خمسة عشر يوما ، فذهب الرجل يحتطب ويبيع .. فجاء وقد أصاب عشرة دراهم ، فاشترى ببعضها ثوبا

(1) أبو عبيد : الأموال ، المرجع السابق - بند 4 ص 10

وبعضها طعاما ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " : هذا خير لك من أن تحييء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة" (1). ولنا القول : إن دلالة هذا الحديث فضلا عن وجوب العمل والكسب ، فإن الدولة الإسلامية متمثلة في حاكمها مسؤول عن توفير العمل لكل قادر عليه ، وهذا ما يتحقق في مساعدة الفقير العاطل على شراء أداة عمله ، وحسب نوع حرفته ، وإرشاده إلى أصلح الأعمال إليه ، وسواء أكان على النطاق الفردي ، أو النطاق الجماعي ، بتجنيده في عمل المشروعات المهنية المتعددة .

ثمانية عشر : ضمان الدعوة إلى الله : يلتزم بها الضمان الاجتماعي من مصارف الزكاة ، ومن سهمي في سبيل الله والمؤلفة قلوبهم (2). ومفهوم الدعوة إلى الله يتناول دلالة المعنى الذي سبق إليه مصرف في سبيل الله ؛ بحيث يقرر كثير من الفقهاء ، عدم قصره على الجهاد ، والغزو أو رعاية المصالح العامة ، ودلائلهم في ذلك قوله تعالى : " إن الذين كفروا ينفقون أموالهم ليصدوا عن سبيل الله " (3) ، وقوله أيضا : " الذين آمنوا والذين هاجروا جاهدوا في سبيل الله " (4) . فيجب عدم قصر مفهوم في سبيل الله على مصالح المجتمع

(1) أخرجه أبو داود ، أنظر المنذري : مختصر أبي داود . جزء 2 ص 339-340 .

(2) د . يوسف إبراهيم يوسف : النفقات العامة في الإسلام ، المرجع السابق ص 297 ، 302 .

(3) سورة الأنفال - آية 36 .

(4) سورة البقرة آية 218 .

أو الغزو والقتال ، باعتبار أن هدف الكفار في الآية الأولى لم يكن الإنفاق على الغزو ، ومصالح المجتمع .  
وكذلك فالمؤمنون في الآية الثانية لم يكن هدفهم من الهجرة القتال ، والغزو ولا المصالح العامة ، ومحصلة ذلك الدعوة إلى الله .

ومفهوم الدعوة إلى الله كذلك يتناول دلالة المعنى سيق إليه مصرف : والمؤلفة قلوبهم ، وهو جذبهم للإسلام ، وتجنيدهم للدفاع عنه ، ونشر الدعوة الإسلامية بتأليبهم ضد الكفار ، وإلى جانب المسلمين .

فهذا المصرف وسيلة حافزة للدعوة إلى الله ، وهدفه التأليف للمسلمين ، وليس التأليب عليهم .

يقرر الإمام القرطبي : " إن المشركين ثلاثة أصناف : صنف يرجع بإقامة البرهان ، وصنف يرجع بالإحسان ، وصنف يرجع بالقهر ، والإمام الناظر للمسلمين يستعمل مع كل صنف ما يراه مناسبا لنجاته ، وتخليصه من الكفر " (1) .

ويقرر فقهاء المالكية : أن العلة من إعطاء المؤلفة قلوبهم من الزكاة ليست إعانة لنا حتى يسقط ذلك بفشو الإسلام وغلبته ، بل المقصود من دفعها إليه ترغيبه من أجل إنقاذ مهجته من النار (2) .

(1) القرطبي : تفسير الجامع لأحكام القرآن ، طبعة دار الشعب ، الطبعة الأولى ص 302 .

(2) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم : 2 ص 365 ، طبعة دار الكتب العربية .

## المبحث الثاني :

### الضمان الاجتماعي ، وسمو اللياقة المعيشية في الإنفاق " حد الكفاية " :

ينطلق سمو الضمان الاجتماعي في إنفاقه ، وإشباعه من ضمانه لمستوى اللياقة المعيشية للأفراد وفيما يعبر عنه " بحد الكفاية في الإشباع " .

وتستند أصول الضمان الاجتماعي إلى قواعد الشرع الكلية في الإنفاق ، والصدقة في الإشباع ، وذلك في معالجتها لمشكلة آدمية إنسانية ، بحفظ كرامتها ، وصيانة رأس مالها البشري من الانحطاط والفناء إلى الاستقلال في أداء الواجبات والفرائض الإلهية ، والأخلاقية ، والاقتصادية والاجتماعية .

والضمان الاجتماعي في الإسلام يتعدى في سموه نطاق الصدقة في العطاء والإحسان في التصديق إلى حدود اللياقة في الإشباع ، والسمو بالإنسان إلى درجات الغنى ، وإبراز الذاتية في الاستقلال والعمل .

والمسألة لا تكمن في سد الرمق بالإطعام أو الكسوة ، وإنما في التمكين للعنصر الآدمي في ممارسة دوره في الحياة والمجتمع وسد الرمق بالتصدق بالقليل من الدراهم ، أو الإحسان بالقليل من الطعام ليس هو المقصود ، فالمسألة إذن ، والمشكلة باقية وهدف الضمان الاجتماعي في الإسلام عدم بقائها .

ويتجلى سمو الضمان الاجتماعي في الحقيقة كفايته ،

وشموليته ، وديمومة أغراضه ، وأهدافه ، والزكاة خالدة بمصارفها ، والعلاج لمظاهر العوز ، والتشرد والذل ، والمسكنة باق وإلى درجة الرفعة بمصادر الإنفاق الاجتماعي من دور الإحسان والتصدق الطوعي إلى دور الكفاية واللياقة المعيشية ، ويستمد الضمان الاجتماعي أسسه في الكفاية إلى الأصول النبوية ، والآثار الصحابية .

فعن الصحابي قبيصة بن المخارق الهلالي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا تحمل المسألة إلا لأحد ثلاثة : رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسه ، ورجل أصابته جائحة ، اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش ، أو قال سدادا من عيش ، ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا من قومه : قد أصابت فلانا فاقة ، فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش ، أو قال سدادا من عيش ، فما سواهن من المسألة يا قبيصة سحت يأكلها صاحبها سحتا (1) .

ويعلق الإمام الشافعي على الحديث بجواز المسألة حتى يصيب المعوز ما يسد حاجته .

ويحدد الإمام النووي في " المجموع " حدود الإصابة من العيش ، بالقدر الذي يخرج من الحاجة إلى الغنى ، أي الكفاية في الإشباع ، والمعيشة .

ويؤصل الخليفة الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوام

(1) د. يوسف القرضاوي فقه الزكاة ، المرجع السابق ص 566.

العيش وهو حد الكفاية في العطاء بحد الغنى ، والكفاف المعيشي بقوله " إذا أعطيتهم فأغنوا " (1) .

وقوله أيضا : " كرروا عليهم الصدقة ، وإن راح على أحدهم مائة من الإبل (2) .

وقوله أيضا : " لأكررن عليهم الصدقة ، وإن راح على أحدهم مائة من الإبل (3) .

وغنى الإنفاق في السنة النبوية ، والآثار الصحابية هو غنى الكفاية ، وليس غنى التصدق ، وسد الرمق ، والكفاف فقط .  
ويؤصل الإمام النووي حد الكفاية بقوله : " قال أصحابنا : الاعتبار ... المطعم ، والملبس ، والمسكن ، وسائر ما لا بد منه ، على ما يليق بحاله ، بغير إسراف ولا افتقار ، لنفس الشخص ولمن هو في نفقته " .

فغنى الضمان الاجتماعي يكمن في سائر ما يفيد الكلية في اللياقة المعيشية للفرد الآدمي ، وثبات الضمان الاجتماعي في إنفاقه من ثبات الحالة التي تنتفي فيها غوائل الفقر والفاقة ، والعوز ، والمسكنة ، وثبات الزكاة في فرضيتها من ثبات الأصول الإلهية في تثبيت الكرامة للإنسان ، وتحقيق آدميته .  
ولذا فهي باقية ، وببقاء الأصول الإلهية في التكليف ، وإلى أبد الأبدن ؛ وما أروع هذا البقاء !! وما أجمل هذا الثبات !!

(1) أبو عبيد : الأوال - تعليق الشيخ حامد الفقي ص 565.

(2) : الأموال - المرجع السابق - ص 565 .

(3) أبو عبيد : الأموال - المرجع السابق - ص 566 .

وما أدوم هذا الغرض التكليفي في سموه بالإنسان من المعالجة الآنية بالصدقة إلى الآدمية في البقاء !! .

والزكاة في مصارفها ، وضمانها الاجتماعي ليست آنية ، يرتبط وجودها بوجود الظواهر المادية في العوز ، والحاجة ، ولا تبني على القيم المادية في الإشباع والتصدق من قبيل الإحسان ، وأسس مثل هذه التشريعات : تشريعات المال في النظم الوضعية الرأسمالية ، والاشتراكية .

ولكن أساس الزكاة يكمن في سموها المبذني الأخلاقي في انتمائها إلى القيم الروحية في الكفاية ، والنهوض بالكرامة الإنسانية وهدفها الوقتي في الصدقة والإنفاق ، من هدفها الروحي ، والديني في المعالجة ، والإصلاح ، وخلود الزكاة في إنفاقها من خلود مقوماتها الروحية في الإشباع ، وليس من وقتية مقوماتها المادية في الإحسان .

**قوام الكفاية في الضمان الاجتماعي :** يمكننا تأصيل قوام حد الكفاية في ثلاثة أصول :

الأصل الأول : قواعد الشرع الكلية في الإنفاق .

الأصل الثاني : قواعد الغنى في الإنفاق .

الأصل الثالث : قواعد الديمومة في الإنفاق .

**الأصل الأول : قواعد الشرع الكلية في الإنفاق .**

ينبغي عليها قوام حد الكفاية في الإنفاق ، والإشباع وعلى اعتبار أن أساس الإنفاق هو التكليف الشرعي ، والمسلم ملتزم بتأدية الفريضة بدنية كانت أو مالية ، والالتزام بأداء الفرائض



هو أساس التفاضل بين المسلمين ، قال تعالى : " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم " (1) أو التقوى هي حد المفاضلة في أساس الخلق للبشرية ، قال تعالى " وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون " (2) ، وكمال التقوى الطاعة ، وكمال الطاعة الإلتزام بالعبادة ولو بالمال ، وهذا لا يتحقق إلا بالالتزام الكامل في الإنفاق الكامل . قال تعالى : " ولا تبخسوا الناس أشياءهم " (3) . وقال أيضاً : " أيعسب الإنسان أن يترك سدى " (4) . وقال تعالى : " ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون " (5) .

وأساس الخلق هو العبادة ، وأما الغنى والفقر ، والمسكنة ، والحاجة ليس أساس المفاضلة بين الناس ، كما أنها ليست المقصود من خلق الله للعباد . والأصول الشرعية قامت على أساس السواسية في التكليف والرزق ، ولا داعي لبقاء النفقات في الرزق بين الأفراد ، ولا داعي للتمسك بمعايير الصدقة في المن والإحسان ، فالوجود في الإنفاق أساسه السواسية بين الأفراد ، والغني في ماله فيه حق لصاحبه الفقير حتى درجة الإشباع ، والكفاية في الغنى ، فالمال مال الله ، والإنسان

(1) سورة الحجرات - آية 13

(2) سورة الذاريات - آية 56 .

(3) سورة هود - آية 85 .

(4) سورة القيامة - آية 36 .

(5) سورة الحشر - آية 9 .

مستخلف فيه ، قال تعالى : " ولله ما في السموات وما في الأرض " (1) .

والله خالق كل شيء ، والإنفاق هو من مال الله ولاداعي للشح ولا داعي لحرمان الأفراد الفقراء منه ، ولا داعي للمن عليهم بالقليل من الدراهم ، والإحسان ، فليس هذا مناط التكليف في الزكاة والتصدق . قال تعالى : " وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه " (2) . وقال أيضا : " وآتوهم من مال الله الذي آتاكم " (3) . وقال تعالى : " والذين في أموالهم حق معلوم ، للسائل والمحروم " (4) .

والكمال بالإنفاق كماله الكفاية ، مادام الإنفاق لا يستند على المن والإحسان ، ومادام المتصدق لا يتصدق من ماله ، وإنما من مال الله ، ولذا فالتصدق من الإنفاق ليس قضاء حاجة من الحاجات ، أو لقم الفم بعدد من اللقيمات ، و الأخوة في الله ، والأخوة في الإنسانية أساس التعاطف ، والرحمة بين الأفراد ، فلا بقاء لأناس محرومين من الرحمة ، والآدمية الإنسانية ، ومادام الناس سواء . قال صلى الله عليه وسلم : " المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا " (5) وقال

(1) سورة النجم - آية 31

(2) سورة الحديد - آية 7 .

(3) سورة النور - آية 33 .

(4) سورة المعارج آية 24 ، 25 .

(5) متفق عليه .

أيضا : " مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمل والسهر " (1) .

فلا بقاء للعضو المريض في الجسم السليم ، وعلاجه بالتعاطف معه من قبل باقي الأعضاء إلى حد الكفاية في الصحة ، والعافية ، وإلا يبقى التعاطف ناقصا والعافية غير متحققة .

وكذلك الفرد في المجتمع لا بقاء له في حرمانه وفاقته إلا بالتعاطف معه من قبل بقية أفراد المجتمع ، وإلى حد الكفاية في الآدمية ، والإشباع ، وإلا تبقى صفة الحرمان إن لم يتساو في المعيشة مع بقية الأفراد .

وإذا كان أساس الخلق العبادة ، والزكاة عبادة ، وإذا كان أساس التفاضل التقوى وليس الغنى ، وإذا كان الجميع عباد الله إخوانا ، ومأمورين به ، وإذا كان المال مال الله ، فالجميع إذن يجب أن يتقاسموا المال بالسواسية ، ولا تعني السواسية هنا المقدار ، وإنما تعني المشاركة بالمال ، وبالدرجة الكافية لمنع التفاوت الفاحش في الرزق ، ونصرة من قل رزقه إلى حد الكفاية عن السؤال ، وذل المسألة ، وهذا يتحقق بما يعبر عنه بحد الكفاية في الإشباع ، والإنفاق من الرزق .

ولنا القول : ولعل ضرورة التنويه هنا إلى أن قصور الأفراد عن الالتزام بالطاعة والإنفاق ، والكفاية في الإشباع ، يضاعف

(1) متفق عليه .

من واجب السلطات الحكومية في الدولة الإسلامية لتلاقي القصور ، وإشباع كفاية الفقير المسلم إلى درجة اللياقة المعيشية في مستويات الإنفاق ، ولدرجة تحقيق غرض الضمان الاجتماعي في الإسلام من الإنفاق ، والصرف ، وفي حدود الغنى والكفاية .

### الأصل الثاني : قواعد الغنى في الإنفاق

ينبغي عليها قوام حد الكفاية في الضمان الاجتماعي وعلى اعتبار أن هدف الإنفاق هو الغنى ، والضمان الاجتماعي يستهدف تحقيق حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي .

والخليفة العادل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يؤصل حد الكفاية في الغنى بقوله : " إذا أعطيتم فأغنوا " ، وقوله بتكرار الصدقة حتى لو راح على أحدهم مائة من الإبل (1) .

ويؤصل فقهاء المذهب الحنفي حد الكفاية في الغنى ، يقول الإمام محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة : " وعلى الإمام أن يتقي الله في صرف الأصول إلى المصارف فلا يدع فقيرا إلا أعطاه من الصدقات ، حتى يغنيه وعياله ، وإن احتاج بعض المسلمين ، وليس في بيت المال من الصدقات شيء أعطى الإمام ما يحتاجون إليه من بيت مال الخراج " (2) .

ويقول الإمام محمد الحسن أيضا : " إذا كان له دار تساوي عشرة آلاف لو باعها ، واشترى بألف لوسعه لا أمر

(1) أبو عبيد : الأموال - المرجع السابق - رقم 748 - 1777 .

(2) السرخسي : المبسوط - المرجع السابق - ج 3 - ص 18 .

بييعها" (1) .

وسئل الإمام الحسن البصري عن الرجل تكون له الدار ،  
والخادم يأخذ من الزكاة ؟ فأجاب بأنه يأخذ إن احتاج ، ولا  
حرج عليه .

وسئل أيضا الإمام محمد بن الحسن عمن له أرض يزرعها ،  
أو حوانيت يستغلها أو غلتها ثلاثة آلاف ، ولا تكفي لنفقاته  
ونفقة عياله سنة ، فأجاب : بأنه يحل له أخذ الزكاة ، وإن  
كانت قيمتها تبلغ ألوفاً (2) ، وعلى هذا فقه الحنفية .

ويؤصل فقهاء الحنابلة حد الكفاية في الغنى في فتوى الإمام  
ابن حنبل في الرجل الذي له عقار يستغله ، أو ضيعة يساوي  
عشرة آلاف درهم ، أو أقل من ذلك أو أكثر ، ولكنها لا تقيمه  
بأنه يأخذ من الزكاة (3) .

وكذلك فقهاء الشافعية في الرجل ، إذا كان له عقار بنقص  
دخله عن كفايته فهو فقير ، أو مسكين ، فيعطى من الزكاة تمام  
كفايته ، ولا يكلف بيعه (4) .

وكذلك فقهاء المالكية : بجواز دفع الزكاة لمن يملك نصاباً أو

(1) ابن عابدين : منحة الخالق على البحر الرائق ، مطبوع بهامش البحر الرائق لابن نجيم ، المطبعة العلمية - ج 11 - ص 263 .

(2) ابن عابدين : رد المختار على الدر المختار ، والكتاب مشهور باسم حاشية ابن عابدين ، المطبعة الميمنية أو طبعة استنبول ج 2 ص 88 .

(3) ابن قدامة : المغني ج 2 ص 525 والمغني مطبعة الإمام ج 2 ص 264 .

(4) دكتور يوسف القرضاوي : فقه الزكاة ، المرجع السابق ص 563 ، والنووي

ش.م ج 6 ص 192 .

أكثر ، لكثرة عياله ، ولو كان له الدار والخادم (1) .  
ويؤصل شيخ العلماء من الحنفية الإمام الكاساني حد الكفاية بقوله : " ثم قدر الكفاية ماذكر الكرخي في مختصره فقال : " لا بأس أن يعطى من الزكاة من له سكن وما يتأث به في منزله وخادم ، وفرس ، وسلاح ، وثياب البدن ، وكتب العلم ، إن كان من أهله ، فإن كان فضل عن ذلك ما قيمته مائتا درهم حرم عليه أخذ الصدقة ، لما روي عن الحسن البصري قال : كانوا يعطون الزكاة لمن يملك عشرة آلاف درهم من الفرس ، والسلاح ، والخادم والدار ، وقوله كانوا : كناية عن الصحابة ، وهذا لأن هذه الأشياء من الحوائج اللازمة التي لا بد منها للإنسان ، فكأن وجودها وعدمها سواء " (2) .

وهكذا يؤصل جمهور الفقهاء حد الكفاية في الغنى ، والمعنى الواسع لهذا المدلول ، وبما يكفل تحقيق المستويات الفعلية ، واللائقة لمستويات معيشة الأفراد غير الأغنياء .  
ويؤصل الإمام النووي هذه المستويات في قوله : " وسائر مالا بد منه على ما يليق بحاله من غير إسراف ، أوتقتير لنفس الشخص ، ولمن هو في نفقته " (3) .  
وسائر مالا بد منه : مدلول واسع يتناول كل بنود اللياقة في

(1) محمد الدسوقي - حاشية الدسوقي - ج 1 ص 494 .

(2) الكاساني : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، مطبعة شركة المطبوعات القومية سنة 1437 هـ ص 48 .

(3) الإمام النووي : المجموع : المرجع السابق - ج 6 ، ص 190 .

مستويات المعيشة للأفراد : من قوت ومطعم ، وملبس ومسكن وغرم ، وتعليم ، ونكاح ، ووسيلة نقل كالدابة ، ووسيلة خدمة كالخادم ، وغيرها .

وقد أصل خامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز -رضي الله عنه - قضاء الغرم الاجتماعي بقوله : " إنه لابد للمرأة المسلم من مسكن يكتنه ، وخادم يكفيه مهنته ، وفرس يجاهد عليه عدوه ، ومن أن يكون له الأثاث في بيته ، نعم ، فاقضوا عنه فإنه غارم " (1) . وبقوله رضي الله عنه : " أنظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه ، فزوجه وأصدق عنه " (2) . وقد استهدى خامس الخلفاء الراشدين في سد الكفاية بسنة جده لأمه ثاني الخلفاء الراشدين عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : " إذا أعطيتم فأغنوا " روى عاصم بن عمر قال : لما زوجني عمر أنفق علي من مال الله شهرا ثم قال : يا يرفأ أحبس عنه " (3) .

وكذلك بنود الإنفاق الأخرى للضمان الاجتماعي تنبني على إشباع حد الكفاية في الإنفاق ، وتوفير العيش الكريم ، واللاتق بالإنسان كإنسان ، وعلى أساس قواعد الغنى ، وتوصل ذلك شواهد كثيرة من الفتاوي والآراء الفقهية ، والتطبيقات العملية للحكام المسلمين في رعاية الأفراد بوضعهم في مستويات

(1) أبو عبيد : الأموال ، المرجع السابق ، مكتبة الكليات الأزهرية ط 1 سنة 1968 ص 748 ، 258 .

(2) ، (3) أبو عبيد : الأموال - المرجع السابق - ص 330 - 350 .

الكفاية والغنى لا في مستويات الكفاف ، وسد الرمق .  
يسعفنا في ذلك تناول الضمان الاجتماعي مستويات من الغنى  
والكفاية في الإنفاق تقصر عن استيعابها تشريعات الضمان  
الاجتماعي في المالية العامة الوضعية .

### الأصل الثالث : قواعد الديمومة في الإنفاق .

ينبني عليها قوام الكفاية في الديمومة ، والثبات ،  
واستمرارية العطاء ، وعلى اعتبار أن المشرع الإسلامي في  
تناوله لأغراض الضمان الاجتماعي يراعي ديمومة المصدر في  
الإنفاق يترتب عليه ضمان الكفاية في الغنى ، والإشباع ، ولذا  
فالمشرع الإسلامي يتناول مصدر العطاء وهو المزكي في الإنفاق  
ولا يتناول هدف العطاء في الإشباع ، وذلك لأن ديمومة العطاء  
أساسها ديمومة المصدر .

والمشرع الإسلامي يتناول المصدر - المزكي - بالترغيب  
والترهيب ، وبالثواب والعقاب ، وفي هذا السمو العالي ،  
والمشرف لأغراض الضمان الاجتماعي في الإشباع .

ومن هنا جعل المشرع الإسلامي الزكاة عبادة ، والمزكي عندما  
يزكي يؤدي عبادة ، والعبادة أساس الخلق ، وباقية ببقاء الخلق،  
وإلى قيام الساعة ، ولذا فالإشباع والغنى باق في مصدره ،  
وحتى فنائه . قال تعالى : " فأقيموا الصلاة ، وآتوا  
الزكاة"(1). وقال أيضا : " وما رزقناهم ينفقون " (2) . وقال

(1) سورة الحج - آية 78 .

(2) سورة الحج آية 35 .



أيضا: " ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون " (1) .  
 وذلك ترفعا بالنفس من هوى البخل إلى مكارم الإنفاق ،  
 وبالإنفاق تزهد النفس وتفوز ، وبالبخل تضن وتخور .  
 ومصدر الإنفاق قوة أحاطها الإسلام بالرعاية والنماء ، فهو  
 يعبر عن الربا كزيادة في مجال النقص ، لأنه يحقه ، وهو يعبر  
 عن الصدقة كنقص في مجال الزيادة ، لأنه يضاعفه وينميه ،  
 ويباركه . قال تعالى : " يحق الله الربا ويربي الصدقات " (2)  
 ومصدر الإنفاق يستمد قوته من مصدر لا يبلى ، وقوته  
 ليست من ذاته ، وهذا سر قوته ، وديمومته ، والمال مال الله ،  
 والمزكي مضارب لهذا المال ، وعليه أن يعطي المضاربة حقها .  
 قال تعالى : " وآتوهم من مال الله الذي آتاكم " (3) .  
 والمشرع الإسلامي يقتضي في قوة المصدر : أن تكون الزكاة  
 من الرزق النامي بالقوة لا النامي بالفعل ، وذلك على اعتبار  
 أن خير الصدقة ما أغنى ، فالزكاة من المال النامي بالقوة ينشئ  
 للمزكى عليه مصدر إنفاق دائم ، لأنه يضطر لتشغيله ، وإثامته  
 وهذا يتطلب حركة منه ، والحركة تفيد المتحرك أي المشتغل ،  
 وتفيد مجتمعه ، وبعبارة أخرى : فخير الصدقة مالا يبلى ، ولا  
 يستنفد في الحال ، كالطعام الجاهز للاستهلاك وإنما ما يمكن  
 استغلاله ، وإثماؤه ، وتشغيله : كالحبوب ، والشجر ، أو التمر

---

(1) سورة الحشر - آية 9 .

(2) سورة البقرة - آية 276 .

(3) سورة النور - آية 33 .

غير الجاهز للاستهلاك ؛ وقابل للإئماء والاستثمار فينشئ  
صاحبه مصدر ثروة وإنفاق يتصف بالديمومة والاستمرار .

وهنا يقرر الإمام النووي : " إن من كان عادته الاحتراف ،  
أعطي ما يشتري به حرفته أو آلات حرفته ، قلت قيمة ذلك أم  
كثرت ، ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته  
غالبا تقريبا ، وتختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان ،  
والأشخاص " .

ويقرر الإمام النووي أيضا : " وقرب جماعة من أصحابنا  
فقالوا : " من يبيع البقل يعطى خمسة دراهم أو عشرة ، ومن  
حرفته بيع الجواهر ، يعطى عشرة آلاف درهم مثلا ، إذا لم  
تتأتى له الكفاية بأقل منها ... ومن كان تاجرا ، أو خبازا ،  
أو عطارا ، أو صرافا ، أعطي بنسبة ذلك " .

"ومن كان خياطا ، أو نجارا ، أو قصابا ، أو غيرهم من أهل  
الصنائع ، أعطي ما يشتري به من الآلات التي تصلح لمثله " .  
" وإن كان من أهل الضياع يعطي ما يشتري به ضيعة أو  
حصة في ضيعة ، تكفيه غلتها على الدوام ، فإن لم يكن  
محترفا ، ولا يحسن صنعة أصلا ، ولا تجارة ولا شيئا من  
أنواع المكاسب ، أعطي كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلاده ،  
ولا يتقدر بكفاية سنة " (1) .

ويوضح شارح كتاب المنهاج للنووي العلامة شمس الدين

(1) الإمام النووي : المجموع شرح المذهب المرجع السابق ج 6 ص 193 - 195 .

الرملي ذلك بقوله : " إن الفقير ، والمسكين إذا لم يحسن كل-  
 منهما كسبا بحرفة ، ولا تجارة ، يعطى كفاية مابقي من العمر  
 الغالب لأمثاله في بلده ، لأن القصد إغناؤه ، ولا يحصل إلا  
 بذلك فإن زاد عمره عليه أعطي سنة بسنة " (1) .  
 ويعلق الإمام الماوردي " ... أن من يحسن حرفة لاثقة تكفيه  
 فيعطى ثمن آلة حرفته وإن كثرت ، ومن يحسن تجارة يعطى  
 رأس مال يكفيه ربحه ، باعتبار عادة بلده " ... ويختلف ذلك  
 باختلاف الأشخاص ، والنواحي ، ولو أحسن أكثر من حرفة ،  
 والكل يكفيه ، أعطي ثمن أو رأس مال الأدنى ، وإن كفاه  
 بعضها فقط أعطي له ، وإن لم تكفه واحدة منها أعطي لواحدة  
 وزيد له شراء عقار يتم دخله بقية كفايته (2) .  
 وأجاز المذهب الحنبلي للفقير أن يأخذ تمام كفايته دائما ،  
 بمتجر أو آلة صنعة أو نحو ذلك (3) .

(1) الإمام شمس الدين الرملي : نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ج 6 طبعة عيسى  
 الحلبي ص 159 .

(2) الإمام شمس الدين الرملي : نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، نفس المرجع  
 السابق ص 159 .

(3) الشيخ أبو الحسين المرداوي الحنبلي : الإنصاف في الراجح من الخلاف مطبعة  
 السنة المحمدية ، ج 3 ص 238 .

## المراجع

### كتب التفاسير :

- 1 - ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ،  
ودار المعارف 1986 م .
- 2 - الطبري - تفسير جامع البيان ، طبعة دار المعارف القاهرة 1970 م .
- 3 - ابن العربي ، تفسير أحكام القرآن طبعة عيسى الحلبي - القاهرة 1938م
- 4 - القرطبي - تفسير الجامع لأحكام القرآن طبعة دار الكتب القاهرة 1938م
- 5 - الرزاي - تفسير مفاتيح الغيب - الطبعة العصرية - القاهرة 1938 م .
- 6 - محمد رشيد رضا - تفسير المنار . دار المنار - القاهرة 1954 م .

### كتب الأحاديث :

- 1 -ابن الأثير - النهاية في غريب الحديث دار إحياء الكتب العربية - القاهرة  
1963 م .
- 2 - إسماعيل العجلوني - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من  
الأحاديث على ألسنة الناس ، طبعة الفنون
- 3 - الشوكاني - نيل الأوطار ، طبعة مصطفى الحلبي -القاهرة والأميرية  
القاهرة 1357 هـ .
- 4 - المنذري - الترغيب والترهيب ، ومختصر سنن أبي داود طبعة الحلبي  
القاهرة 1954 م .

### الكتب العامة :

- 1 - ابن حزم - المحلى - المطبعة المنيرية - القاهرة 1349 هـ .
- 2 - ابن عابدين - رد المختار على الدرالمختار ، ومنحة الخالق على البحر  
الرائق ، المطبعة العثمانية ، القاهرة 1324 هـ .
- 3 - ابن عبد الحكم : سيرة عمر بن عبد العزيز ، طبعة دار الفكر دمشق .
- 4 - ابن قدامة - المغني ، طبعة مكتبة القاهرة 1969 م
- 5 - البلاذري - فتوح البلدان ، دار النشر للجامعيين ، بيروت 1958 م .

- 6 - أبو الحسن المرادوي - الإنصاف في الراجح من الخلاف ، طبعة السنة المحمدية القاهرة .
- 7 - أبو الأعلى المودودي - أسس الإقتصاد في الإسلام .
- 8 - أبو حامد الغزالي - إحياء علوم الدين طبعة الحلبي القاهرة .
- 9 - أبو عبيد - الأموال ، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة 1968 م .
- 10 - أبو يوسف - الخراج ، المطبعة السلفية - القاهرة 1346 هـ ، 138 هـ .
- 11 - السرخسي - المبسوط - طبعة دار السعادة 1324 هـ
- 12 - سيد سابق - دعوة الإسلام - دار الكتاب العربي - بيروت .
- 13 - السيوطي الرحباني - مطالب أولى النهى شرح غاية المنتهى .
- 14 - شوقي إسماعيل شحاتة - التطبيق المعاصر للزكاة جدة - دار الشروف 1397 هـ .
- 15 - شمس الدين الرملي - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج . طبعة الحلبي - القاهرة .
- 16 - الكاساني - الصنائع في ترتيب الشرائع - المطبعة الجمالية - القاهرة 1328 هـ .
- 17 - عبد الوهاب خلاف - السياسة الشرعية - القاهرة ، الأزهر .
- 18 - محمد أمين الغزالي - النظم المالية في الإسلام ، الأزهر القاهرة 1970 م .
- 19 - محمد شوقي الفنجري - مذكرات في الإقتصاد الإسلامي ، السودان 979 م .
- 20 - يوسف إبراهيم يوسف - النفقات العامة في الإسلام النهضة العربية القاهرة 1980 .
- 21 - يوسف القرضاوي - فقه الزكاة مؤسسة الرسالة - بيروت 1985 م

